

00

00

Q \ \$ R M @ ' j \$ O j ' h 7 Q % # O \ P # @ V { °

00 \ V Ó ¿ À #

00

00

00

00

00

00

φ' èž

قائمة المحتويات

٣	مقدمة
٤	السيرة الذاتية للسيد رئيس المركز
٧	السيرة الذاتية للسيد وزير الدولة للتنمية الإدارية
١٠	الكلمات الافتتاحية
١٨	توزيع الجوائز
٢١	المناقشات
٢٤	التوصيات
٢٦	الملاحق
٢٧	ملحق رقم (١) كشف أسماء السادة الحضور
٣٤	ملحق رقم (٢) قياس الأداء للمؤسسات الحكومية
٣٩	ملحق رقم (٣) الخبرات المكتسبة " تجربة مركز معلومات وزارة الكهرباء والطاقة"

مقدمة

فى إطار سياسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -بمجلس الوزراء- وتوجهاته إلى زيادة أطر التواصل والترابط بين مديرى مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات، وتنفيذاً لخطة اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، تم عقد اللقاء الثانى لمديرى مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات، تحت رعاية وتشريف السيد الأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية، والسادة مديرى مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات وذلك فى العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بدار الهيئة الهندسية، ولقد تناول اللقاء الكلمات الافتتاحية متضمنة محاور وخطط عمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -بمجلس الوزراء، كما تناول الأستاذ الدكتور وزير الدولة للتنمية الإدارية الدور الذى تلعبه مراكز المعلومات فى الخطة القومية للتنمية الإدارية، وأن مراكز المعلومات ووحدات المعلومات هى الشريك الأساسى فى التطوير المؤسسى الذى تقوم به وزارة التنمية الإدارية فى الجهات الحكومية، ثم توجت جهود الوزارات فى مسابقة أفضل إصدارات معلوماتية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بما قدمه الأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية من ثناء على الفائزين فى المسابقة، وقام بتوزيع الشهادات التقديرية لتكون حافزاً على العطاء وتكريماً لكل من بذل الجهد، وتحفيزاً لمراكز المعلومات على إصدار النشرات والدوريات المعلوماتية التى تحتوى على بيانات حديثة ودقيقة للمساهمة فى دعم اتخاذ القرار، وإيماناً بضرورة التدريب الإدارى لمديرى مراكز المعلومات تم عرض تطبيقى عن كيفية قياس الأداء بالمؤسسات الحكومية، ثم عرض للخبرات المكتسبة فى ضوء إحدى تجارب مراكز المعلومات المتميزة بالوزارات والهيئات وهى تجربة مركز معلومات وزارة الكهرباء والطاقة.

السيرة الذاتية
للسيد رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
بمجلس الوزراء

الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان

• المنصب الحالى :

- رئيس مركز المعلومات ودعم القرار - بمجلس الوزراء
- رئيس اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات

البريد الإلكتروني : magued_osman@idsc.net.eg

• أهم المناصب :

- عضو بالمجلس الأعلى للسياسات - الحزب الوطنى الديمقراطى.
- أستاذ زائر - برنامج الماجستير فى التخطيط الصحى والدراسات السكانية - جامعة الخليج العربى - البحرين.
- التخصص العلمى : خبير دراسات إحصائية وسكانية.

• الجهات التى عمل بها :

- خبرة طويلة فى الاستشارات مع الهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية فى الدراسات السكانية والاجتماعية وفى مجال تصميم وتنفيذ المسوح السكانية والاجتماعية والاقتصادية.
- خبرة دولية ومحلية فى دعم القدرات المؤسسية من خلال تصميم وتقديم البرامج التدريبية فى مجالات متنوعة لاسيما التحليل السكانى والإحصاء ومناهج البحث العلمى.
- اهتمامات بحثية متنوعة تشمل : السياسات السكانية - الإسقاطات السكانية - التغيرات فى أنماط الأسرة العربية - أثر التغيرات السكانية على التنمية - المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر - تباينات ومحددات حالة التغذية للأطفال.

• وظائف سابقة :

- مدير المركز الديموجرافى بالقاهرة.
- أستاذ بقسم الإحصاء - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- أستاذ زائر بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية ومنسق البرنامج التدريبى الإقليمى حول "أساليب البحث العلمى واستخدامها فى السكان والصحة مع التركيز على قضايا العالم العربى" والذى ينظمه مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سنويا.

● الدرجات العلمية:

— الخلفية الأكاديمية:

الدولة	الجامعة	السنة	التخصص	الدرجة العلمية
الولايات المتحدة الأمريكية.	Case Western Reserve University		إحصاء طبي	دكتوراه
الولايات المتحدة الأمريكية.	Case Western Reserve University		إحصاء طبي	
مصر	جامعة القاهرة		إحصاء سكاني	
مصر	جامعة القاهرة		إحصاء تطبيقي	
مصر	مدرسة الجيزويت (فرنسى)		علمى	

السيرة الذاتية
للأستاذ الدكتور وزير الدولة للتنمية الإدارية

دكتور / أحمد محمود درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية

● المنصب :

- وزير الدولة للتنمية الإدارية.

● البريد الإلكتروني darwish@ad.gov.eg

● أهم المناصب :

- أستاذ هندسة الحاسبات (كلية الهندسة - جامعة القاهرة سبتمبر ٩٩ - يوليو ٢٠٠٤).
- أستاذ مساعد قسم هندسة الحاسبات (كلية الهندسة جامعة القاهرة سبتمبر ٩٤ - سبتمبر ٩٩) .
- أستاذ زائر قسم الهندسة (جامعة فرجينيا تك ٩٦ - ٩٧).
- مدرس - قسم هندسة الاتصالات والالكترونيات (كلية الهندسة - جامعة القاهرة - أغسطس ٨٩ - سبتمبر ٩٤) .

● الجهات التى عمل بها :

- استشاري العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وأهمها :
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وكالة أنباء الشرق الأوسط، المجلس الأعلى للآثار، مصلحة الميكانيكا والكهرباء، مركز بحوث المياه، هيئة التنمية السياحية، إتحاد الإذاعة والتلفزيون.
- استشارى بنك القاهرة والإسكندرية.
- استشارى العديد من المنظمات الدولية ومنها : UNESCO ، FAO ، ESCWA ،
البنك الدولى، المفوضية الأوروبية.
- استشارى العديد من الشركات المصرية والأجنبية.

● الدرجات العلمية :

- دكتوراه الفلسفة فى فلسفة الحاسبات ١٩٨٨ جامعة كاليفورنيا ديفز - الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير هندسة الحاسبات ١٩٨٤ جامعة القاهرة.

- بكالوريوس هندسة الاتصالات والالكترونيات (مع مرتبة الشرف) ١٩٨١ جامعة القاهرة.
- جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الهندسية لعام ١٩٩٩.

الكلمات الافتتاحية

كلمة اللواء / احمد محمد صادق الطوانسى

مدير الإدارة العامة لموارد البيانات، ومقرّر اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات

” بسم الله الرحمن الرحيم ”

”قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم ”

”صدق الله العظيم ”

معالي الأستاذ الدكتور / أحمد محمود درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية

السيد الأستاذ الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ورئيس اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات.

السيدات والسادة ضيوفنا الكرام.

أهلاً ومرحباً بكم فى اللقاء الثانى لمديرى مراكز المعلومات لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وهو لقاء يختلف عن اللقاءات السابقة حيث تغمرنا جميعاً سعادة وبهجة بالغة بتشريف السيد الأستاذ الدكتور / أحمد محمود درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية - راعى التطوير الإدارى فى الحكومة المصرية.

السيدات والسادة

لقد أدركت مصر أهمية المشاركة فى الثورة التكنولوجية الجديدة التى غمرت العالم، ليس فقط من أجل الحفاظ على دورها الريادى الذى احتلته منذ فجر التاريخ، وكانت بداية هذه المشاركة بالقرار الجمهورى رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١، الذى أصدره السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك، خاصاً بإنشاء مراكز المعلومات بجميع الوزارات والهيئات والمحافظات وقطاعات الدولة المختلفة.

وبدأت حركة المجتمع تتجه نحو منهج جديد للمعلومات بتأسيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بمجلس الوزراء، حيث بدأ فى نوفمبر ١٩٨٥ ممارسة مهامه، مركزاً منذ نشأته على التصدى للقضايا الإستراتيجية والمعونة فى دعم القرار - بمجلس الوزراء، واللجان الوزارية وتنمية البنية الأساسية للمعلومات فى مصر، فضلاً عن إعداد جيل متميز من شباب الخريجين والعاملين فى مجالات تكنولوجيا المعلومات، وكذا تبني مشروعات التطوير المعلوماتى للمجتمع، وإدخال تكنولوجيا المعلومات فى مجالات العمل، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات المتخصصة والاستفادة من قواعد البيانات الدولية.

وفى هذا الإطار أدرك مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -بمجلس الوزراء- أهمية البنية الأساسية للمعلومات فى تلبية احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية، للمشاركة الفعالة فى مجتمع المعلومات، الدولى، ولذلك وضع المركز إستراتيجية متكاملة لاستكمال مكونات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وذلك بإنشاء مراكز المعلومات -المنتشرة فى جميع الوزارات والهيئات والمحافظات-، تعمل كمحطات تجميع وضخ للمعلومات على المجتمع، وأيضاً كقواعد بيانات تنمو وتتزايد لتغضى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق توفير المعلومات للجميع فى شفافية ووضوح، وفى دور ريادى. وحتى عام ١٩٩٩ قام المركز بإنشاء حوالى ١٨٠٠ مركز معلومات (٣٠٠ بالوزارات والهيئات و١٥٠٠ بالمحافظات) فضلاً عن دوره فى التنمية البشرية بإنشاء معهد تكنولوجيا المعلومات الذى كان له دور حيوى وفعال فى تدريب جميع العاملين بمراكز المعلومات بالجهات المختلفة، أما وزارة الدولة للتنمية الإدارية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد تولتا المسيرة الخاصة بالبنية الأساسية والمعلوماتية، وبقي دور المعاونة والتنسيق فيما يخص المحتوى المعلوماتى ودعم اتخاذ القرار لمركز معلومات مجلس الوزراء .

ومن هذا المنطلق ولزيادة أطر التواصل والترابط بين مديرى مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات وضع مركز المعلومات -بمجلس الوزراء- فى خطته السنوية هذه اللقاءات، وها نحن اليوم فى اللقاء الثانى الذى يشرفه السيد وزير الدولة للتنمية الإدارية ورائد الحكومة الإلكترونية .

ويشمل لقاء اليوم :

- تكريم الجهات الفائزة فى مسابقة أحسن إصدارات معلوماتية.
- محاضرة عن قياس أداء المؤسسات الحكومية.
- عرض تطبيقي عن تجربة مركز معلومات وزارة الكهرباء والطاقة.

ولتسمحوا لى أن نبدأ فعاليات هذا الملتقى بكلمة السيد الأستاذ الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -بمجلس الوزراء، ورئيس اللجنة القومية لمراجعته وتدقيق البيانات.

كلمة الأستاذ الدكتور ماجد إبراهيم عثمان

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بمجلس الوزراء، رئيس اللجنة القومية
لمراجعة وتدقيق البيانات

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد محمود درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية

السادة الضيوف ممثلى الوزارات والهيئات

أرحب بحضراتكم فى اللقاء الثانى لمديرى مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات، اليوم وبعد مرور ثلاثة أشهر منذ لقاءنا الأول من لقاءاتنا تلك التى تحرص على أن تكون بشكل دورى يضمن استدامة التعاون والتواصل بين مراكز المعلومات بالوزارات، والحقيقة أحب أن أؤكد أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن مراكز المعلومات الموجودة بالوزارات المختلفة، وأيضا لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن مراكز المعلومات الموجودة فى المحافظات وفى المستويات الأدنى المحلية فسمه المركز هى التواصل الدائم مع هذه المراكز: سواء على المستوى القطاعى (وزارات مختلفة) أو على المستوى المحلى. وهذا يتفق مع توجهات الدولة فى مجال الإصلاح الإدارى الذى شاهدناه جميعا خلال العام الماضى، وهو ليس مجرد إصلاح إدارى فقط ولكنه إصلاح مركزى، إن ما حدث فى مصر هو إصلاح اقتصادى فى فترة ما، ولكن ما يحدث الآن هو إصلاح سياسى، وأيضا إصلاح مؤسسى.

ونحن نرى ذلك بدون ضجيج من خلال الأفكار التى بدأت تنتشر فى المجتمع، ولا بد أن تعاد صياغة المؤسسات بشكل أكثر كفاءة وأكثر فاعلية، والحقيقة أن مصر كانت دولة مركزية لمدة ٥٠٠٠ عام نتيجة العوامل الثقافية والقيادية المرتبطة بالإدارة، التى تحتم نظام مركزية الإدارة، وكذلك سلطة الدولة التى كانت دائما قوية وظاهرة فى المجتمع المصرى.

أما التغييرات التى نشهدها حولنا فى العالم أجمع فهى دليل واضح على أن ربط تحسُّن أداء الدولة لابد أن يواكبه المشاركة الإيجابية بين كافة شرائح المجتمع المدنى، ولا بد أن تلعب الحكومة الدور المساعد وليس الدور المنفذ الوحيد، وفى هذا الإطار شاهدنا فى مصر عدة تحولات فى الفترة الأخيرة على المستوى الفكرى، وعلى المستوى التنظيمى الذى نعتقد أنه سوف يؤتى ثماره فى الفترات القادمة فى

اتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه الإصلاح المؤسسى للمؤسسات الحكومية، بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلتها، وهناك حديث يتم تناوله الآن حول العقد الاجتماعى بحيث توضع صلاحيات الدولة فى النصاب الحقيقى، ويظل هناك دور للمشاركة فى القطاع الخاص والمجتمع المدنى.

الاتجاه الثانى: التوجُّه نحو اللامركزية - ولكنه يواجه كثيراً من الصعوبات التى من أهمها بناء رأس المال البشرى على المستوى المحلى، حتى يستطيع أن يقوم بدوره كاملاً.

فى هذا اللقاء نحاول مزج التواصل الاجتماعى، والاستفادة من الخبرات العملية والعلمية، من خلال مجموعة الاجتماعات واللقاءات، وبالتالى يتم توثيق العلاقة بين العاملين فى مراكز المعلومات وكافة المؤسسات الحكومية، ففى اللقاء الأول تم عرض إصدارات الجهات المختلفة فى المجال المعلوماتى، وتم تشكيل لجنة محايدة لتقييم هذه الأعمال، واقتراح الجوائز لأفضل الأعمال. وقد واجهتنا صعوبة فى عملية الاختيار والتفضيل، لأننا وجدنا إصدارات قيمة جداً فى كل الوزارات والهيئات المشاركة، وحاولنا واجتهدنا لإعطاء الجوائز كنوع من التشجيع، والفكرة ليست فى قيمة الجائزة ولكن فى دلالتها التى تحمل نوعاً من التواصل بين رجال المعلومات وبين العاملين فى الجهات الحكومية، وهى تعطى أيضاً نوعاً من التحفيز لمراكز المعلومات، والأهم من ذلك هو أننا نستطيع التعلم والاستفادة من بعضنا.

بالإضافة إلى ذلك أحب أن أشير إلى أن هناك بعض الأنشطة تتم بين الوزارات، ويسعدنى وجود معالى الوزير بيننا فى هذا اليوم لتأكيد التواصل بين القيادات السياسية والأجهزة التنفيذية، ولقاؤنا اليوم يُفعل ديناميكية التواصل بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بآليات المعارف المتعلقة بدعم القرار - فكلمة دعم القرار يجب أن تتم على كافة المستويات، وليست مقتصرة على مركز المعلومات ودعم القرار فقط.

ونحن بصدد طرح مقترح لعقد دورات تدريبية متكاملة لدعم اتخاذ القرار للعاملين بمركز معلومات مجلس الوزراء، وبمراكز المعلومات على مستوى الحكومة كلها، فمن المهمّ بناء القدرات البشرية فى مجال دعم القرار، وقد تفضّل السيد الوزير بتشجيع هذه الفكرة، من خلال إحدى المراكز التدريبية التابعة لوزارة التنمية الإدارية وسوف يتم تفعيل هذا العمل فى القريب العاجل.

وأكتفى بهذه الكلمات، وأشكر حضراتكم، وأتمنى أن يكون هذا اللقاء لقاءً ناجحاً، ويسعدنى أن يتفضل الأستاذ الدكتور احمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية بإلقاء كلمة سيادته.

كلمة السيد الأستاذ الدكتور / أحمد محمود درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ العزيز الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان

السادة الحضور الكرام شركاؤنا فى الكفاح

أشكر الدكتور ماجد على هذه الدعوة الكريمة، وأنتهز هذه الفرصة للتحدث إليكم -لمدة دقائق معدودة- حول فلسفة التغيير فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ شعبنا العريق. لقد بدأنا فى الوزارة فى ٢٣ يونيو الماضى بتوجيه الدعوة إلى ٦٠٠ من قيادات الدولة، بدرجة مدير عام فما فوق، وعددهم فى مصر ٨٧٠٠، لدراسة الحل الأمثل فى مصر وتبين لنا أن الحل هو التغيير.

فأنا لن أتحدث عن خطط وبرامج وزارة الدولة للتنمية الإدارية، ولكن سأحدث عن الدور الذى تلعبه مراكز المعلومات فى الخطة القومية للتنمية الإدارية.

رؤية وزارة الدولة للتنمية الإدارية هى أن يكون لدينا جهاز إدارى كفاء وفعال، وهناك فرق بين الكفاءة والفعالية، فالكفاءة هى أن تفعل الشئ المطلوب منك بأقل تكلفة أو بأقل وسيلة، أما الفعالية فهى أن تفعل ما يجب أن تفعله لأنه يمكن أن تفعل شيئاً لم يكن مطلوباً، ولنبحث عن جهاز إدارى كفاء وفعال قادر على مواكبة التطور والتغير، وطوال ٢٨ سنة ماضية لم يستطع الجهاز الإدارى مواكبة هذا التطور، فقانون العاملين الحالى الصادر عام ١٩٧٨، والذى تدار به مؤسساتنا الحكومية، والذى تم وضع قوانينه فى ظروف ومناخ تتناسب مع الوضع القائم فى الستينيات والسبعينيات ولذلك فأنا من أنصار استخدام لفظ التطوير وليس الإصلاح، ثم بعد ذلك تأتى القدرة على مواكبة التطور وهو كيف ننشئ مؤسسة قادرة على المرونة والتغير والتواكب مع ما يحدث من ثورة تكنولوجية وإدارية عالمية، وتقديم خدمات متميزة للمواطنين، ونبحث بعد ذلك عن الإدارة الرشيدة، وقد تم عمل برامج ومشروعات لتنفيذ هذه الرؤى، وننظر لكل منها على حده لمعرفة الدور الذى يلعبه مركز المعلومات، فإذا كنا نتحدث عن الكفاءة فلا بد أن يكون لدينا مؤشرات لقياس الأداء، ومن سيساعد هذه الجهات لإعداد هذه المؤشرات، إذ لا يوجد أحد فى المؤسسة قادر على عمل هذه المؤشرات إلا مركز المعلومات.

وقد بدأنا عمل مؤشر الاستعداد التكنولوجى وهو تكليف من مجلس الوزراء وقد صدر من هذا المؤشر حتى الآن إصداران: الإصدار الأول كان (البنية الأساسية) والإصدار الثانى كان (الاستخدام)، ونحن

الآن نحاول أن نتحرك إلى الجيل الثالث، ولا ننظر إلى عدد الحاسبات الآلية فى المؤسسة، أو عدد الأفراد الذين لديهم بريد الكترونى فى المؤسسة، ولكننا نحتاج إلى أن ننظر إلى الاستخدامية . فكم عدد المعاملات التى تؤثر على هذه الأنظمة ومدى استخدامها، ثم النظر إلى الفاعلية أو تأثير هذا الاستخدام على المؤسسة.

وعندما نتحدث عن التطوير الإدارى للمؤسسة نتحدث عن أن التطوير يجب أن يحدث على المستويات الآتية:

مستوى الدولة وماهى السياسات والإستراتيجيات، وتفعيل الإدارة اللامركزية على جميع المستويات، وإعطاء صلاحيات اتخاذ القرار على المستوى الإقليمى، وإعطاء مساحة أكبر لدور المحليات، ثم نتحدث عن مستوى مشاركة المجتمع المدنى، وعلاقات الجهات ببعضها لإزالة التضارب بين الجهات، فالحكومة تركز على المهام المحورية، وتفصل بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، ثم بعد ذلك نأتى إلى مستوى كل جهة من الداخل، وذلك بالتركيز فى العمل على الهياكل الديناميكية وليس الهياكل الإستاتيكية، ثم نُفعل مبدأ الموازنة فى الأداء، وهو تكلفة هذا المشروع وتكلفة كل موظف، وماهو العائد من استخدام هذا الموظف، وما تم صرفه على المشروع، وذلك بهدف تنمية المشروعات الناجحة، وتقليل المشروعات الأقل نجاحا، فالموظف يشغل مساحة من المبنى، وهذا المبنى إما يكون ملكا أو إيجارا، ثم استهلاك الكهرباء وما يقابلها من نقود، وهذا الموظف يستخدم ورقا، ويأخذ مرتبا، ويستعمل سيارة فى قضاء الأمور الخاصة بالعمل، وفى النهاية لابد من تقييم الناتج الذى حققه هذا الموظف، ولابد من تقييمه على أساس عدد ساعاته من هذا المنتج، وإلا أصبح غير قادر على معرفة تكلفة كل عملية فى هذا العمل، وهذه العملية ليست سهلة فهى ثقافة جديدة، ومراكز المعلومات هى الجهة الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه العملية، وفى عام ٢٠٠١ قررت فرنسا تغيير قانون طريقة إعداد الموازنة من وزارات لها بند أول وبند ثان إلى مهام وبرامج ومشروعات، بمعنى أنه لا يظهر فى الموازنة العامة الفرنسية وزارة التنمية الإدارية ولا وزارة التجارة ولا وزارة الصحة، ولكن هناك مهام لتأدية الخدمة التعليمية والخدمة الصحية. وكل مهمة لها مجموعة من البرامج والمشروعات، وكل وزارة تنهض بمشروع محدد، ومن ثم كل موظف فى الدولة معروف كيفية عمله، وفى أى مشروع، ويستلم مرتبه من هذا المشروع. تم البدء فى تنفيذ هذا القانون فى فرنسا فى ٢٠٠٦/١/١، حيث ظل لمدة خمس سنوات فى مرحلة تحضير لكافة النظم والطرق، حتى يمكن التحول من موازنة تقليدية إلى موازنة بالمهام والبرامج.

ثم يأتى بعد ذلك التطوير على مستوى الوظيفة نفسها، ولتطوير الوظيفة العامة لابد من توفير قاعدة بيانات للعاملين بالدولة، ولا تكون قاعدة عددية (نظام شؤون العاملين). وللتحول من نظام شؤون العاملين إلى نظم إدارة الموارد البشرية، واضعاً فى الاعتبار أن القوى البشرية مورد استثمار، والعائد على هذا الاستثمار عال جداً، ولذلك لابد من حصر التأهيل والدورات التدريبية ومهاراته وآخر تقييم أداء له، ومن هنا يأتى دور تكنولوجيا المعلومات التى تحوّل الدور التقليدى لشؤون العاملين بأسلوبها الكلاسيكى، وتتحوّل إلى نظم إدارة موارد بشرية، وإدخال البيانات على الحاسب الآلى، ومن هنا فإن دور مراكز المعلومات رائد فى هذه المرحلة.

ثم يأتى بعد ذلك طريقة تقديم الخدمات، فالأسلوب القديم لم يعد يصلح لذلك، حيث يذهب طالب الخدمة، إلى مقدم الخدمة فالنموذج الجديد هو أن تذهب الخدمة إلى من يطلبها، وهذا هو مايسمى بالحكومة الإلكترونية، بغض النظر عن أنه مسمى سليم أم لا، ولكن هذا أسلوب جديد لتقديم الخدمة . فالمعلومات هى الأساس فى العالم كله، والعالم يتحرك من اقتصاد كلاسيكى مبنيّ على الزراعة والتجارة إلى اقتصاد خدمى معرفى، وقد قمنا فى العام الماضى بعمل مسابقة عن أفضل موقع حكومى على الإنترنت، وكانت الجائزة الأولى قيمتها ١٠٠,٠٠٠ جنية تقدم للعاملين والقائمين على الموقع وليس الجهة، وهذا العام بإذن الله تعالى نتوسع فى هذه المسابقة لتشمل ثلاثة أركان وليس ركناً واحداً، والمسابقة لأفضل موقع يقدّم خدمات على الإنترنت، وبدأنا ندرس تنظيم مسابقة أفضل شبك لتقديم الخدمة، والجائزة الأولى قيمتها ١٠٠,٠٠٠ جنية، ثم هناك مسابقة المدير المثالى، ويتم فيها اختيار المدير المثالى على مستوى المحافظات وعلى مستوى الحكومة المركزية.

وأخيراً أشكركم على دعوتكم الكريمة، وأرجو دائماً - بإذن الله تعالى - أن ألتقي بكم، ويكون معنا مؤشرات أداء أعلى وأفضل من أجل مصر .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توزيع جوائز المسابقة :

- قام الأستاذ الدكتور أحمد محمود درويش -وزير الدولة للتنمية الإدارية- والأستاذ الدكتور ماجد إبراهيم عثمان -رئيس مركز المعلومات- بتوزيع شهادات التقدير على الفائزين فى مسابقة أفضل إصدارات معلوماتية عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ طبقا للضوابط الآتية:
- فى أكتوبر ٢٠٠٥ عقد اللقاء الأول لمديرى مراكز المعلومات، وعلى هامش هذا اللقاء أقيم معرض للإصدارات والنشرات الدورية وغير الدورية للجهات المشاركة فى اللقاء، ومن خلال المعرض نظمت مسابقة لإصدارات الوزارات والهيئات لعام ٢٠٠٤، بلغ عدد الجهات المشاركة ٣٩ وزارة وهيئة - وإجمالى الإصدارات حوالى ٦٠٠ إصدارة (نشره - كتاب - مجلة) وعدد الأقراص الضوئية ٢٣ قرصاً.
- تم تكوين لجنة علمية لتقييم الإصدارات، حيث قامت بوضع المعايير التى بُنى عليها التقييم، وقد روعى أن تكون متكاملة، ويشتمل تقييم المحتوى المعلوماتى والخدمات المجتمعية التى تقدمها الإصدارات وكذا استخدام الوسائل التكنولوجية وأسلوب الإخراج والعرض .

- وقد تم تخصيص ١٠ جوائز على النحو التالى :

- عدد ٥ جوائز طبقا للترتيب من مجموع النقاط لكل جهة.
- جائزة لاستخدام أفضل الوسائل الالكترونية.
- جائزة أفضل محتوى معلوماتى.
- جائزة أفضل إخراج فنى.
- جائزة أفضل أسلوب عرض.
- جائزة تقديم الخدمات المجتمعية والكم والتنوع.

قامت اللجنة بوضع معايير التقييم الآتى :

- من حيث الشكل الذى تمثّل :
- أسلوب عرض الإصدارات.
- الإخراج الفنى للإصدارات.
- الاهتمام بالمشاركة.

- من حيث المحتوى المعلوماتي الذي تتمثل في الآتي :
 - محتوى البيانات في الإصدار .
 - دورية الإصدار.
 - الحدائة.
 - أهمية الإصدار .
 - الارتباط بالمنهجيات العلمية والعالمية .
 - العمق التحليلي .
 - من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تتمثل في الآتي :
 - استخدام قواعد البيانات في إصدار النشرات الدورية.
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإصدار .
 - من حيث تقديم الخدمات المجتمعية :
 - تقديم الإصدار معلومات للمواطن العادي غير المتخصص.
- وعلى ضوء ما سبق كانت نتيجة المسابقة على النحو التالي :-
- فاز بالمركز الأول: وزارة الصحة والسكان الذى تتمثل في مركز المعلومات القومى للصحة والسكان، بجائزة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه، وشهادة تقدير.
 - فاز بالمركز الثانى : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بجائزة مالية قدرها ألفان وخمسمائة جنيه، وشهادة تقدير .
 - فاز بالمركز الثالث : وزارة التجارة والصناعة، بجائزة مالية قدرها ألفا جنيه، وشهادة تقدير .
 - فاز بالمركز الرابع : وزارة التعليم العالى، بجائزة مالية قدرها ألف وسبعمائة وخمسون جنيها، وشهادة تقدير .
 - فاز بالمركز الخامس: وزارة التربية والتعليم، بجائزة مالية قدرها ألف وخمسمائة جنيه، وشهادة تقدير .
 - فاز بالمركز السادس :هيئة التنشيط السياحى التابعة لوزارة السياحة عن أفضل استخدام للوسائل التكنولوجية، بجائزة مالية قدرها ألف جنيه، وشهادة تقدير .

- فاز بالمركز السابع : وزارة التخطيط ، عن أفضل محتوى معلوماتي ، بجائزة مالية قدرها ألف جنيه ، وشهادة تقدير.
- فاز بالمركز الثامن : وزارة الإسكان والمرافق ، عن أفضل إخراج فني ، بجائزة مالية قدرها ألف جنيه ، وشهادة تقدير.
- فاز بالمركز التاسع : الجهاز القومي للتنسيق الحضاري -التابع لوزارة الثقافة- عن أفضل أسلوب عرض ، بجائزة مالية قدرها ألف جنيه.
- وفاز بالمركز العاشر : وزارة الأوقاف ، عن أفضل تقديم للخدمات المجتمعية والكم والتنوع ، بجائزة مالية قدرها ألف جنيه ، وشهادة تقدير.

المناقشات

حوار مع السيد الأستاذ الدكتور / أحمد محمود درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية :

● الجهاز القومى للتنسيق الحضارى :

مشاركة المجتمع المدنى فى التفاعل مع الحكومة، يقابله كثير من العقبات والتحديات، فما هو دور وزارة الدولة للتنمية الإدارية فى التنسيق بين المجتمع المدنى والحكومة .

● السيد الأستاذ الدكتور الوزير :

اللوائح والقوانين لن يتم تغييرها إلا عن طريق العاملين بها، فالسلطة المختصة ليس لديها الدراية الكاملة بما يحدث، وهناك مكافأة لكل مواطن فى الدولة يتقدم بمقترح لتقليل عدد الخطوات فى دورة العمل، لأنه إما أن نأخذ بالأسلوب السلبي فى حل مشاكلنا ومنتظر الدور، على أن يقوم فريق العمل بدراسة المشكلة وحلها، أو نسلك الطريقة الإيجابية فالعاملون فى هذا المكان لابد أن يسألوا أنفسهم، لماذا هذه الخطوات الكثيرة والمعقدة فالسؤال الذى يجب أن يُطرح فى كل خطوة من هذه الخطوات هو: لماذا؟ وسوف نكتشف فى كثير من الأمور أن السبب فى زيادة دورة العمل ليس قانونا وقد يكون لائحة إدارية، ويتم تعديلها فوراً أو قرار وزارى يعدل فوراً، أما إذا كان قانونا فهو يمثل ٢٠٪ من الحالات، فنطلب تعديل هذا القانون، فنحن مستعدون للمرونة الكاملة، ومطالبون بالعمل بروح اللائحة وليس باللائحة لتطوير العمل.

● وزارة الكهرباء والطاقة :

تدريب الكوادر الفنية على تكنولوجيا الحاسبات من الأمور الهامة، فالعاملون بمراكز المعلومات فى حاجة إلى التدريب على استخدام الشبكات .

● السيد الأستاذ الدكتور الوزير :

التدريب الذى توفره وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذى تقوم وزارة التنمية الإدارية بتوفيره، بالتعاون مع القطاع الخاص، فنحن على استعداد لتوفير التدريب الذى تطلبه مراكز المعلومات، فى السنة الماضية تم تدريب ٢١٥٥ موظفاً (تدريب العاملين بالحكومة) وهذا رقم كبير بكافة المقاييس، فالدورة الواحدة تتكلف ٤٢ ألف جنيه.

والآن يتم عقد دورات تدريبية للإدارة الوسطى، وهناك برنامج تنفيذى لتدريب ١٦٠٠ وحدة حسابية بوزارة المالية، وأيضا برنامج مع هيئة الخدمات الحكومية فى موضوع المخازن الحكومية.

- **وزارة التجارة والصناعة :**

نموذج استطلاعات الرأى سواء بمركز معلومات مجلس الوزراء أو بالوزارة، وبرامج استطلاع الرأى التى تعتمد على الشفافية، والتركيز على المشاركة فى الفكر، فما هو رأى سيادتكم ؟

- **السيد الأستاذ الدكتور الوزير :**

نحن نستخدم فى استطلاعات الرأى الخبرة الموجودة ولا نقوم بذلك بأنفسنا، وقد أجرينا عدة استطلاعات للرأى فى ظل الحكومة الإلكترونية، بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء مثل استطلاع الرأى عن المعاش المبكر، وآخر عن العمل بعض الوقت.

- **مركز معلومات وزارة الصحة :**

تحدثت سيادتكم اليوم عن التدريب، فهل هناك إمكانية للتدخل السريع لمديري مراكز المعلومات للتدريب المتخصص فى صورة ورش عمل مكثفة، وهل يمكن توفير الكوادر المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات حيث إننا لا نستطيع توفير المرتبات المجزية لهم، ولذلك نقترح بأن يكون مركز المعلومات وحدة ذات طابع خاص ولائحة مالية وإدارية خاصة، لمسايرة الاتجاه العام للدولة.

- **السيد الأستاذ الدكتور الوزير :**

يتم التعاقد حاليا مع معهد ITI لتدريب عدد ٤٠٠ فرد من وزارة التربية والتعليم، و٤٠٠ فرد من وزارة الصحة، و٢٠٠ فرد من وزارة الإعلام، وهذا التعاقد مستمر لجميع الجهات، وعلى هذا يمكن وضع برنامج تدريبي لعدد ٥٠٠ فرد عن طريق معهد ITI، الحكومة لا تستطيع دفع رواتب زائدة للعاملين، والحل الأمثل لمراكز المعلومات أن تستعين بالمتعاقدين على أن يتم تدريب الخريجين الجدد لرفع مستواهم واكتساب الخبرة، والاعتماد المالى للتدريب موجود، وقد اتفقت مع الدكتور ماجد عثمان على تدريب ٥٠٠ من العاملين بمراكز المعلومات، وخاصة مديري المراكز على نفقة وزارة الدولة للتنمية الإدارية، واختيار الدورات المطلوبة منكم، لرفع كفاءة مديري مراكز المعلومات والعاملين بها. وأتقدم لجميع الحاضرين بالشكر الجزيل .

التوصيات

توصيات اللقاء

- ١- عقد لقاء دوري لمديري مراكز المعلومات بمعدل ربع سنوي .
- ٢- تنفيذ مسابقة سنوية لأفضل إصدارات معلوماتية، وتطوير المسابقة لتشمل قواعد البيانات بالوزارات والهيئات.
- ٣- تنفيذ توجيهات السيد وزير الدولة للتنمية الإدارية، بتدريب عدد ٥٠٠ من مديري مراكز المعلومات والعاملين بها بالوزارات والهيئات ومراكز معلومات المحافظات، من خلال دورات متخصصة لرفع الكفاءة الفنية، وذلك بالتنسيق بين مسؤولي التدريب بوزارة التنمية الإدارية ومركز المعلومات -مجلس الوزراء- ومعهد تكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الملاحق

ملحق رقم (١)

كشف بأسماء السادة الحضور

كشف أسماء السادة الحضور من خارج المركز

م	الإسم	الوظيفة	الجهة
١	طاهر محمد عبد الغنى	مدير إدارة	الأزهر الشريف
٢	إيمان أنور الحنفى	عميدة معهد	الأزهر الشريف
٣	على حسيني أبو طالب	مدير عام	مشيخة الأزهر
٤	حامد محمد عبد الحليم	مدير عام الإحصاء	مشيخة الأزهر
٥	أمين منصور على	مدير الحاسب	مشيخة الأزهر
٦	أنس بهجت زكرى	رئيس الإدارة المركزية للمعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٧	ليلي يوسف خليل	مدير عام المعلومات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٨	حسين حسنى شاذلى	مدير عام العلاقات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٩	محمد بخيت عبد الرحمن	محاسب	وزارة الاستثمار
١٠	مجدى عبد الستار محمد	رئيس الإدارة المركزية	وزارة الاستثمار
١١	ليلي محمد الصاوى	سكرتارية	وزارة الاستثمار
١٢	فتحي الزهار	مدير عام	وزارة الاستثمار
١٣	سهى نبيه عمار	مدير نظم المعلومات	وزارة الاستثمار
١٤	ياسر كمال كامل	المشرف على مركز المعلومات	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية
١٥	نهى فؤاد عباس	أخصائي معلومات	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية
١٦	إيمان نبيل كامل	مدير مركز معلومات	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية
١٧	أشرف محمد فاضل	مدير إدارة	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية
١٨	أحمد ياسر محمد عرفة	مدير مركز معلومات	وزارة الإسكان والتنمية العمرانية
١٩	محمود حسين	مدير إدارة	وزارة الإعلام
٢٠	محمد نجيب رمضان	مدير عام المعلومات	وزارة الإعلام
٢١	عماد مرقص	مدير إدارة	وزارة الإعلام
٢٢	عاطف محمد	مدير إدارة	وزارة الإعلام
٢٣	صفيه منير	مدير إدارة	وزارة الإعلام

م	الأسم	الوظيفة	الجهة
٢٤	حمدى محمود عبد المطلب	مدير عام المعلومات والإحصاء	وزارة الإعلام
٢٥	ناهد أمين عبد المجيد	مدير مركز المعلومات	وزارة الأوقاف
٢٦	رندا صلاح محمود	مدير إدارة الحاسبات	وزارة الأوقاف
٢٧	حازم مصطفى الجندى	مستشار السيد الوزير	وزارة الأوقاف
٢٨	جمعة محمد الديب	مدير إدارة	وزارة الأوقاف
٢٩	سامح جورج الياس	مدير عام	وزارة التجارة والصناعة
٣٠	إيهاب طاجو	وزير مفوض	وزارة التجارة والصناعة
٣١	سهام إسماعيل سيد	كبير أخصائيين	وزارة التجارة والصناعة
٣٢	نزار محمود بهاء	مدير خدمات المعلومات	وزارة التجارة والصناعة
٣٣	مصطفى محمد منصور	مدير التخطيط والمتابعة	وزارة التجارة والصناعة
٣٤	محمود سامى محمد	كبير باحثين	وزارة التجارة والصناعة
٣٥	عزيز بشرى حبيب	مدير عام	وزارة التجارة والصناعة
٣٦	صلاح الدين أحمد	مدير عام	وزارة التجارة والصناعة
٣٧	سيد محمد وراذ	وكيل وزارة	وزارة التجارة والصناعة
٣٨	خالد إبراهيم عبد الله	مدير إدارة المعلومات	وزارة التجارة والصناعة
٣٩	حسين عمران	رئيس قطاع البحوث	وزارة التجارة والصناعة
٤٠	أحمد قاسم	كبير أخصائيين	وزارة التجارة والصناعة
٤١	أميمه عبد الحميد نصر	مدير عام	وزارة التخطيط والدولة للتنمية المحلية
٤٢	محمد محيى الدين أحمد	مدير إدارة	وزارة التخطيط والدولة للتنمية المحلية
٤٣	عاطف إمام إبراهيم	مدير عام	وزارة التخطيط والدولة للتنمية المحلية
٤٤	محمد عبد الفتاح رمضان	مدير مركز المعلومات	وزارة التربية والتعليم
٤٥	حمدى عبد القادر محمد	مدير إدارة	وزارة التربية والتعليم

م	الأسم	الوظيفة	الجهة
٤٦	ماجدة إسماعيل عبد اللطيف	وكيل وزارة	وزارة التضامن الاجتماعي
٤٧	رفعت رضوان عبد الله	مدير إدارة	وزارة التضامن الاجتماعي
٤٨	متى أنور رياض	مدير وحدة معلومات مكتب الوزير (قطاع التموين)	وزارة التضامن الاجتماعي
٤٩	ليلى مرسى محمد	مدير إدارة الإحصاء	وزارة التضامن الاجتماعي
٥٠	عادل بيومي كامل	مدير عام مركز المعلومات	وزارة التضامن الاجتماعي
٥١	عائشة عبد الرحيم سيد	مدير إدارة دعم القرار	وزارة التضامن الاجتماعي
٥٢	منال كمال يس	مهندسة تجهيز معامل	وزارة التعليم العالي
٥٣	عادل حسن على	مركز المعلومات	وزارة التعليم العالي
٥٤	سالم طاهر لاشين	مدير عام مركز المعلومات	وزارة التعليم العالي
٥٥	أمل أحمد إبراهيم	مركز المعلومات	وزارة التعليم العالي
٥٦	هيثم يونس	رئيس قسم	وزارة الثقافة
٥٧	فاطمة سيد محمد	أخصائي حاسب آلي	وزارة الثقافة
٥٨	عبله هديب	مدير عام مركز المعلومات	وزارة الثقافة
٥٩	هانى سليمان السيد	مدير إدارة النشر	وزارة الثقافة
٦٠	سليمان محمد حلاوة	مدير عام المعلومات	وزارة الثقافة
٦١	سعد أحمد حلاوة	رئيس قسم	وزارة الثقافة
٦٢	أحمد سعيد سعد	رئيس قسم الشبكات	وزارة الثقافة
٦٣	محروس تبان	مدير عام شئون الأقاليم	وزارة الثقافة
٦٤	فهيمة فتحى محمد	مدير عام المعلومات	وزارة الثقافة
٦٥	هدى حسن صالح	مدير إدار الإحصاء	وزارة الثقافة
٦٦	محمد عبد الفتاح سيد	مدير عام المعلومات	وزارة الثقافة
٦٧	محمد مسعد سليمان	مدير عام	وزارة الثقافة
٦٨	أيمن حسين غراب	مدير المركز الإلكتروني	وزارة الثقافة
٦٩	خالد يسرى رزق	مستشار	وزارة الخارجية

م	الإسم	الوظيفة	الجهة
٧٠	مهيب عبد الستار إبراهيم	مدير عام النظم	وزارة الدولة لشئون البيئة
٧١	ممدوح عبد الهادى محمد	مدير عام النظم	وزارة الدولة للإنتاج الحربى
٧٢	هبة محمد حسن	مدير إدارة	وزارة الدولة للتنمية الإدارية
٧٣	سمير شعبان	مدير الحاسب الآلى	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
٧٤	إلهامى محمد عبد المنعم	رئيس قطاع الشئون الاقتصادية	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
٧٥	أحمد محمد صبرة	مدير عام المعلومات	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
٧٦	أحمد عبد الله خاطر	أخصائى شبكات	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
٧٧	أحمد عبد الحلیم نسيم	مدير شبكات	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى
٧٨	ياسر سالم عبد المنعم	عضو مركز المعلومات	وزارة السياحة
٧٩	فاطمة الجمال	مدير عام مركز المعلومات	وزارة السياحة
٨٠	رشاد محمود إسماعيل	مدير إدارة	وزارة السياحة
٨١	رشا الشريف	عضو مركز المعلومات	وزارة السياحة
٨٢	نجوى حلمى	مدير عام المعلومات	وزارة السياحة
٨٣	محمد عبد الخالق	مدير إدارة	وزارة الصحة والسكان
٨٤	محمد أحمد مصطفى	مدير إدارة الدعم الفنى	وزارة الصحة والسكان
٨٥	سعيد عيسى إمام	مساعد فنى	وزارة الصحة والسكان
٨٦	ثناء إبراهيم صالح	مدير مركز المعلومات	وزارة الصحة والسكان
٨٧	إبتسام مصطفى على	رئيس قسم	وزارة الصحة والسكان
٨٨	مجدى على سليم	مدير عام	وزارة الطيران المدنى
٨٩	بشرى على عساف	مدير عام	وزارة الطيران المدنى
٩٠	أحمد هانى حسن أنور	مستشار	وزارة العدل
٩١	نوال فهمى بولس	مدير علم	وزارة القوى العاملة والهجرة
٩٢	سهير محمد السيد	مدير إدارة	وزارة القوى العاملة والهجرة
٩٣	مدحت نجيب عبد اللطيف	أخصائى تخطيط	وزارة الكهرباء والطاقة
٩٤	فوزية عوض	مدير عام مركز المعلومات	وزارة الكهرباء والطاقة

م	الإسم	الوظيفة	الجهة
٩٥	أماني محمد الجارحي	مهندس تصميم	وزارة الكهرباء والطاقة
٩٦	محمود أحمد حسنين	مدير علم مركز المعلومات	وزارة الكهرباء والطاقة
٩٧	تامر حسن على	مهندس	وزارة الكهرباء والطاقة
٩٨	تامر مدحت زكى	رئيس قسم	وزارة الكهرباء والطاقة
٩٩	أحلامى أحمد	مدير عام	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٠	أبو بكر محمد على	مدير عام	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠١	أحمد رفعت	مستشار	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٢	مجدى بهاء الدين	مدير عام	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٣	فائقة عبد الحليم إبراهيم	مدير عام	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٤	زينب محمد محمود	كبير مهندسين	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٥	بثينة عونى خليل	مدير عام المعلومات	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٦	أسامة أحمد عز الدين	مدير عام	وزارة الكهرباء والطاقة
١٠٧	محمود حسين أحمد	مدير إدارة	وزارة المالية
١٠٨	ماجد جمال فهيم	مدير تطبيقات البرامج	وزارة المالية
١٠٩	أميرة أبو العلا	مستشار	وزارة المالية
١١٠	سناء يحيى	مهندسة	وزارة الموارد المائية والرى
١١١	محمود سامح سعيد	مدير مركز المعلومات	وزارة النقل
١١٢	هدى نصر غالى	مدير إدارة	وزارة النقل
١١٣	حسام بدرأوى	مكتب الوزير	وزارة النقل
١١٤	جمال مصطفى خليل	مدير عام	وزارة النقل
١١٥	السيد عبد الفتاح	مدير مركز المعلومات الطرق	وزارة النقل
١١٦	إسلام ماهر سلامة	مكتب الوزير	وزارة النقل
١١٧	إسحاق حنا	مدير عام	وزارة النقل

أسماء السادة الحضور من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بمجلس الوزراء

الوظيفة	الاسم	م
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- رئيس اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات	د/ ماجد إبراهيم عثمان	١
المدير التنفيذي لمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار - بمجلس الوزراء	أ/ محمد رمضان محمد	٢
مدير الإدارة العامة لموارد البيانات - أمين عام الأمانة الفنية للجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات	ل/ أحمد محمد صادق الطوانسى	٣
مدير الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي	د/ وفيق يوسف يونان	٤
نائب مدير الإدارة العامة لموارد البيانات	أ/ حمدى اليمانى الششتاوى	٥
مدير إدارة بيانات الوزارات	أ/ رأفت نبويه محمود	٦
إدارة موارد بيانات الوزارات	أ/ طارق أحمد حافظ عساكر	٧
إدارة موارد بيانات الوزارات	أ/ حمدى محمد عبد الفتاح البشبيشى	٨

ملحق رقم (٢)

قياس الأداء Performance Measurement

قياس الأداء Performance Measurement

الدكتور/ على حامد البسطويسى، مستشار نظم المعلومات

فى كل مسعى نسلكه ونجمع الضرائب من الناس لتنفيذه، انظر كم هو حجم وجودة الإنجاز الذى يتحقق؟، وأروى للناس عما نفعـله، وأوقف المساعى التى لا تنجز، ولا تتوقف إطلاقاً عن تحسين المساعى المثمرة والتى نرى أنها تستحق المضي فيها قُدمًا.“

الرئيس كلينتون ١٩٩٣

١. ما هو قياس الأداء؟

هو أداة للمساعدة على فهم وإدارة وتحسين أعمال المؤسسة التى ننتمى إليها، وتمتد متخذ القرار بالمعلومات التى تساعده على اتخاذ القرار المناسب.

٢. مقاييس الأداء :

• تعبر مقاييس الأداء بشكل كمى عن أشياء هامة، تخص المنتج الذى ننتجه أو الخدمة التى نؤديها أو العمليات التى تؤدى إليهما. وتساعدنا على معرفة:-

- مدى جودة ما نفعله.
- كم نحقق من أهدافنا.
- مدى رضا عملائنا.
- أين وكـم نحتاج إلى تطوير أو تحسين فى هذا الأداء ؟

٣. كيفية تمثيل مقياس الأداء :

أ. يتكون مقياس الأداء من قيمة عددية ووحدة قياس.

ب. مقياس الأداء أحادى البعد مثل:

• ٣٧ درجة مئوية.

• ١٠٠ جنيه مصرى.

ج. مقياس الأداء متعدد الأبعاد.

• ٨٠ كيلومتر/ ساعة.

• ١٥ حادث لكل ١٠٠٠ ساعة عمل.

٤. أنواع مقاييس الأداء :

أ. الفاعلية Effectiveness :

درجة تلبية ناتج العمل للطلب عليه (الاحتياجات).

ب. الكفاءة Efficiency :

مدى استهلاك ناتج العمل للموارد المتاحة.

ج. الجودة Quality :

مدى تطابق المنتج لاحتياجات وتوقعات العميل.

د. سرعة التلبية Timeliness :

الوصول إلى ناتج العمل في الزمن المحدد.

هـ. الإنتاجية Productivity :

نسبة القيمة المضافة من ناتج العمل إلى قيمة أو تكلفة تنفيذها.

و. الأمان Safety :

درجة أمان العاملين والمؤسسة في أداء الأعمال.

٥. عناصر المؤشر :

أ. اسم المؤشر.

ب. تعريف مختصر.

ج. وحدة القياس.

د. الهدف.

هـ. علاقة المؤشر بالمؤشرات الأخرى.

و. وصف تفصيلي.

ز. طرق قياس المؤشر.

ح. حدود المؤشر.

ط. دورية التحديث.

اسم المؤشر : نسبة البطالة	
مستوى تجميع بيانات المؤشر	مستوي محلي (فردي / مناطق)
مستوى استخدام المؤشر وعرضه	مستوي قومي
وصف مختصر	نسبة عدد المتعطلين في سن العمل والراغبين في العمل إلي إجمالي قوة العمل
وحدة القياس	نسبة مئوية %
الهدف من المؤشر	القضاء علي البطالة
اتصال المؤشر بالمؤشرات الأخرى	معدل النمو السكاني ، مخرجات التعليم ، مؤشرات الخطة
وصف تفصيلي للمؤشر	عدد العاملين من الذكور والإناث القادرين علي العمل والراغبين في العمل وتقدموا للحصول علي فرصة عمل في سن العمل (من سن ١٥ إلي ٦٠ سنة) ولم يتم توفير فرصة عمل لهم بالنسبة إلي إجمالي قوة العمل
طرق حساب المؤشر	إجمالي عدد المتعطلين عن العمل في سن العمل / قوة العمل
حدود المؤشر	من صفر إلي ٥٠%
دورية التحديث	كل ٦ شهور

٦. مستويات قياس الأداء:

أ. مستوى الفرد .

ب. مستوى المنتج أو الخدمة.

ج. مستوى الوحدة التنظيمية .

د. مستوى المؤسسة .

هـ. مستوى الدولة .

٧. قياس الأداء في المؤسسات الحكومية:

أ. التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية:

(١) التعامل مع أجهزة رقابية أكثر تطورا .

(٢) السلطة التشريعية أكثر تحفظا معها.

- (٣) ارتفاع مستوى تطلعات المواطنين بسبب الإصلاح والعملة.
- (٤) مواكبة التقدم بالعلوم والتكنولوجيا مكلف للغاية وضروري.
- (٥) محاربة الفساد والرشوة.
- (٦) ارث ضخم من القوانين شرعت فى فترات زمنية سابقة وغفل المجتمع عن تطويرها لمواكبة التحديث.

ب. قياس الأداء المؤسسي الحكومى .. لماذا؟

- (١) الحد من الإسراف والهدر.
- (٢) تحقيق كفاءة عالية وجودة وفعالية بالمنتج والخدمات.
- (٤) توفير استقرار مادي ومعنوي للموظفين.
- (٥) تحقيق تطلعات ورضا المجتمع.
- (٦) مواكبة التطور على المستوى الدولى.
- (٧) التخطيط المستقبلى.

ملحق رقم (٣)

الخبرات المكتسبة

" تجربة مركز معلومات وزارة الكهرباء والطاقة "

بسم الله الرحمن الرحيم

” وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ”

تجربة وزارة الكهرباء والطاقة :

عرض المهندس / أسامه عز الدين مدير عام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تجربة تطوير وتحديث مركز معلومات الوزارة وشملت التجربة الآتى :

١. التحديات :

نجاح نظم المعلومات هو نية وعزم مؤسسه فى المقام الأول، بالإضافة إلى تفهم نظم المعلومات لدورها والاستعداد له، والاضطلاع به والتصدى للتحديات.

٢. عوامل النجاح :

أ. عوامل أساسية :

(١) دعم من المستوى الأعلى .

(٢) الإصرار المؤسسى .

(٣) شفافية المؤسسة .

ب. الإعداد: عوامل داخلية:

(١) تحديد الاختصاص (بيانات - مؤشرات) .

(٢) تسويق الإمكانيات (رأسي - أفقي) .

(٣) التدرج لاكتساب الثقة .

(٤) الإصرار ومواجهه التحديات.

٣. متطلبات النجاح:

أ. أجهزة

ب. برامج (جاهزة أو In house)

ج. وسائل اتصال

Main frame + Local terminals + Remote Terminals web enabled applications

د. مستخدم (ثقافة تبادل البيانات).

ه. أسلوب التحفيز ذو الأثر السلبي.

(١) الإشباع السلبي للذات والشعور بالأهميه.

(٢) الصدق والشفافية.

(٣) الفردية وعدم الاندماج فى المجموعة.

(٤) مدير جيد مع عاملين مهرة بنظم المعلومات.

٤. عوامل النجاح المرتبطة بالقوى البشرية :

- تعدد التخصصات ودقتها.
- مدى توافر التخصصات بسوق العمل.
- استكمال التخصصات فى ضوء محددات المرتبات الحكومية.
- الاختيار.
- الحفاظ على العمالة الجديدة المدربة أو القديمة بعد تدريبها.
- عزل المجموعات الجديدة.
- ظروف العمل (مكان - العلاقات الودية بين فريق العمل - احباطات رئاسية).

٥. أنواع نظم المعلومات بقطاع الكهرباء :

- نظم معلومات لسلامة وأمان التشغيل (SCADA - التحكمات القومية والإقليمية والمحلية - المحطات).
- نظم معلومات للتخطيط المستقبلى.
- نظم معلومات للتقييم وقياس الأداء.
- نظم معلومات لتوفير البيانات.
- الخبرات.

٦. محاور عمل مركز المعلومات

أ. أداء الأعمال التقليدية والدورية.

ب. النهوض بالموارد البشرية.

ج. النهوض بنظم المعلومات بالقطاع.

٧. تطوير أسلوب الأداء:

تم تحديد أوجه التطوير المرحلية على الوجوه التالية:

- أ. تطوير أسلوب تعديل البيانات الخاصة بالكهرباء مع مركز معلومات مجلس الوزراء.
- ب. استخدام الإنترنت كوسيلة اتصال لتبادل البيانات.
- ج. ميكنة أعمال الإدارة SPP.
- د. تطوير الموقع الإلكتروني.

٨. الوضع الحالى - الرؤية من منظور الحكومة الإلكترونية:

- أ. تم التعامل مع كل وجه من الأوجه السابقة باعتباره مشروع منفصل.
- ب. تم تشكيل مجموعة عمل لكل مشروع.
- ج. تم وضع خطة عمل زمنية لكل مشروع، مع مراعاة محدودية الموارد البشرية.
- د. تم البدء فى كل مشروع باستغلال الموارد المتاحة، وعند الانتهاء سيتم اقتراح أسلوب استكمال التطوير وتوضيح التكلفة والعائد المتوقع.

٩. التدريب :

- أ. تدريب خارج البلاد.
- ب. ندوات ومؤتمرات.
- ج. تدريب إدارى (مهارات الاتصال - مهارات التفاوض - مجموعات العمل).
- د. تعليم اللغة الانجليزية.

١٠. النهوض بنظم المعلومات بالقطاع :

- أ. تم عقد اجتماعات دورية مع مديرى عموم نظم المعلومات بالهيئات والشركات التابعة، لمناقشة التقنيات الحديثة وتوحيد المفاهيم وتبادل الخبرات.
- ب. تشجيع جهات القطاع على تطوير نظم الأفراد والمرتبات كمرحلة أولية.
- ج. مشاركة الجهات لتطوير أسلوب الأداء (مركز معلومات الشركة المصرية للنقل - منطقة كهرباء القاهرة - الأفرع القومية للشعب الدولية - صندوق الرعاية الاجتماعية - صندوق الانتماء).

١١. ميكنة أعمال الإدارة:

- أ. تطوير أسلوب تعديل بيانات الكهرباء بقاعدة بيانات مجلس الوزراء.

ب. استخدام الإنترنت كوسيلة اتصال بين الجهات.

(١) تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة.

(٢) التعاون مع منطقة كهرباء القاهرة، لبناء موقع إلكتروني واستخدامه فى تبادل البيانات اليومية داخل المنطقة.

(٣) التعاون مع مركز معلومات الشركة المصرية للنقل لعمل CD ببيانات شبكة ٥٠٠ ك.ف.

(٤) تطوير نظم شئون الأفراد والمرتببات، للحصول على بيانات إلكترونية، لاستقطاعات المشتركين بصندوقى الرعاية والانتماء (تأمينات - ضرائب - بنوك...).

١٢. مشروعات التطوير والتعاون مع الجهات التابعة :

أ. محاور الميكنة :

(١) إنترانت تمكّن من الاتصال السريع والكفء.

(٢) تعامل غير ورقى.

(٣) أرشيف إلكتروني.

(٤) تم تشغيله مرحليا Task management .

(٥) وسيتم تشغيله Document management بعد استيعاب العاملين للمرحلة الأولى.

ب. البرامج التى تم نشرها على الموقع الإلكتروني :

(١) البيانات الفنية (شهرى - إدارات عديدة بكل جهة).

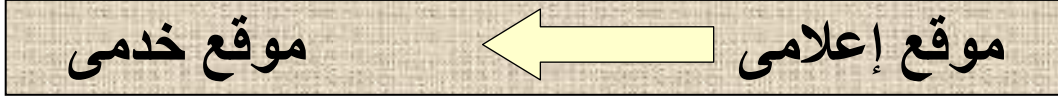
(٢) الأعيال اليومية لشركات التوزيع (يومية - كثيرة - إدارات متعددة داخل كل جهة).

(٣) النظام يسمح باختيار أى فترة : - شهر (شهور) - سنة مالية - سنة ميلادية.

ج. إصدار التقارير بأنواعها .

د. المواقع الإلكترونية:

(١) الهدف :



(أ) الاستعلام عن قيمة فاتورة الكهرباء ومعدل الاستهلاك.

(ب) تلقي قراءات العدادات.

(ج) تقديم خدمات الكهرباء (توصيل - فصل - تغيير عداد) ولكن لا بد من تنميطها.

(د) الشكاوى وفحصها والرد عليها.

١٣. الأعمال الدورية للمركز :

أ. النشرة الأسبوعية للطاقة.

ب. أخبار الطاقة.

ج. النشرة الأسبوعية للطاقة.

د. إنجازات قطاع الكهرباء بالمحافظات.

هـ. إصدار التقرير ربع السنوى.

و. وقف الطاقة الكهربائية على مستوى الجمهورية.

الخاتمة :

الإعداد الجيد للمستخدم هو طريق النجاح، ويعتبر الإعداد هو الاستثمار الحقيقى للقوى البشرية، إلى جانب التدرج باستخدام الموارد المتاحة، والاعتماد على الذات قبل الانتقال إلى الأنظمة المتكاملة، والشركات المتخصصة.

” وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ”

